دور عولمة التقارير المالية في جذب وتوجيه الاستثمارات في سورية – دراسة ميدانية

علاء الدين جبل، هائل أبو رشيد*

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

* طالب دراسات عليا (دكتوراه)

الملخص

يتناول هذا البحث دور عولمة التقارير المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار، ودورها في جذب وتوجيه الاستثمارات الأجنبية حيث يظهر الأهمية الكبيرة والدور الأساسي للمعلومات المتضمنة في التقارير المالية في ظل العولمة المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار سواء المحلية أو الأجنبية.

خلص البحث إلى أنه من أجل تحقيق هدف توجيه وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى سورية لدعم الاقتصاد الوطني والتقدم والتطوير في كل المجالات الصناعية والتجارية والزراعية من خلال التقنيات الحديثة والمتطورة التي يحملها معه الرأسمال الأجنبي إلى البلد فإنه من الضروري توفير متطلبات عولمة التقارير المالية الأساسية والتي من أهمها توحيد الأسس والمعايير اللازمة لإعداد التقارير المالية نظرا لما يقدم ذلك من معلومات متوافقة فيما بينها وكافية وتخدم مصالح المستفيدين من تلك التقارير المالية على المستوى المحلي والدولي فضلا عن توحيد اللغة والعملة وأسلوب نشر وعرض التقارير المالية للشركات.

مقدمة:

تأثرت الدراسات المحاسبية و التقارير المالية بالكثير من المتغيرات والتطورات التكنولوجية والعلمية والعملية خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، واتسع نطاق ذلك التأثير في الوقت الحالي ليشمل الأسواق المالية المحلية والعالمية . أي أنّ المحاسبة وما يرتبط بها من تقارير دخلت مجال العولمة،

ورد البحث للمجلة بتاريخ 1//2008

قبل للنشر بتاريخ 1//2008

كما أصبحت التقارير المالية المنشورة والإفصاح عن السياسات والمعلومات الواردة بها تؤثر على متخذي القرارات المالية والاقتصادية ، حيث تعتمد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أساسي على المفاضلة بين البدائل التي تقتضي وجود معلومات معدة بموجب أسس موحدة تمكن من إجراء المقارنات بين الأنشطة الاستثمارية المتاحة والتي يمكن الاستثمار فيها في مختلف البلدان بشكل انسيابي ومرن.

الدراسات السابقة:

- شريف توفيق، د. محمد & محمد سويلم، د.حسن علي – عولمة التقرير المالي والمعايير الدولية للمحاسبة في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي – كلية التجارة – جامعة الزقازيق –عام 2005 : حيث تركز البحث على حالة المعايير الدولية للمحاسبة ومعايير مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمعايير المالية المصرية موضحا أوجه القوة والقصور في التجربتين المصرية والخليجية لتنظيم سياساتهما المحاسبية، وكانت أهم نتائج الدراسة : ضرورة استكمال بناء المعايير الدولية للمحاسبة باللغة العربية وتكييف المعايير الدولية لتتناسب مع ظروف وأحجام المنشآت بالمنطقة العربية.
- د. وابل بن علي الوابل – معايير المحاسبة السعودية – دراسة ميدانية لترتيب أولوية إصدار المعايير – مجلة الإدارة العامة – الرياض – معهد الإدارة العامة – العدد 66 – مايو 1990: ولقد كانت أهم نتائج هذه الدراسة تحديد أنواع معايير المحاسبة اللازمة والتي يجب أن تصدرها الجهات المعنية بذلك في السعودية وترتيب إصدارها.
- عبد العظيم متولي، د. طلعت – تقنيات ومعايير نظم إنتاج التقارير المحاسبية عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) – دراسة اختبارية في بيئة الأعمال المصرية – جامعة المنصورة –كلية التجارة–المجلة المصرية للدراسات التجارية–المجلد 27 – العدد الأول–عام 2003 : حيث تركز البحث على استعراض تقنيات إنتاج التقارير المحاسبية عبر شبكة المعلومات الدولية وفحص التجربة المصرية في ذلك، وتقييم معايير اختيار النظام المناسب لإنتاج التقارير المحاسبية عير شبكة المعلومات

الدولية. ومن أهم نتائج البحث :- ضرورة تشجيع التعامل بالتجارة الالكترونية على المستوى القومي. - التأكيد على ضرورة اهتمام التنظيمات المهنية المحاسبية بنظم إنتاج التقارير المحاسبية عبر شبكة المعلومات الدولية بهدف توفير معلومات للمستخدمين الداخليين والخارجيين. - ضرورة وضع ضوابط محددة لضمان وصول المعلومات المتعلقة بالتقارير المحاسبية في وقت واحد لجميع المستخدمين.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل يؤثر اختلاف أسس ومعايير إعداد التقارير المالية سلباً في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار؟

2- هل تسهم عولمة التقارير المالية في تلبية الاحتياجات الأساسية لمستخدميها في سورية؟

3- هل تتوفر في سورية متطلبات عولمة التقارير المالية السورية؟

أهمية البحث:

البحث يتناول احد الموضوعات الهامة في العصر الراهن والتي تشغل حاليا اهتمام اغلب الاقتصاديين والمفكرين الماليين، فالعولمة المالية من شأنها تسهيل انتقال الأموال عبر الحدود مما يسهم في زيادة الاستثمارات وهذه بحد ذاتها تحتاج إلى معلومات نوعية واضحة وسهلة وملائمة ومفهومة وهذا ما يجب أن تتضمنه التقارير المالية.

هدف البحث:

يمكن تحديد الهدف من البحث في النقاط التالية:

1 - تحديد ضرورات ومتطلبات عولمة التقارير المالية وبيان المقدرة على تلبيتها في ظل الظروف الراهنة.

2 - بيان أثر عولمة التقارير المالية في زيادة الاستثمارات في سورية.

فروض البحث:

1 - توحيد الأسس والمعايير اللازمة لإعداد التقارير المالية يسهم في إنتاج معلومات

متوافقة فيما بينها وكافية وتخدم مصالح المستخدمين على المستوى المحلي والدولي.

2 – عولمة التقارير المالية تسهم في زيادة وتوسيع الاستثمارات في سورية.

منهج البحث:

قام الباحث تحقيقاً لأهداف البحث بدراسة الموضوع وفق منهجين:

– منهج معياري: وهو عبارة عن دراسة نظرية وصفية تناول فيها البحث بيان متطلبات العولمة المالية ودراسة دورها في اتخاذ قرارات الاستثمار.

– منهج تحليلي: وتمثل في استبيان حول أهمية عولمة التقارير المالية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في الشركات المساهمة في مدينة حلب ودمشق، حيث تمت المقابلات مع المدراء الماليين في تلك الشركات.

ماهية العولمة:

العولمة بشكل عام هي مرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي في العالم ويعني القرية العالمية الواحدة وهي ترتبط بالتقدم التقني الهائل الذي تحقق مؤخراً. وتعتمد إلى حد كبير جدا على قوة وبقاء وتطور الدول الصناعية الكبرى، حيث إن تلك الدول تفرض هيمنتها على العالم كله من خلال العولمة، إذ تعتبر العولمة وسيلة من وسائل فرض أنماط الإنتاج والاستهلاك والتوزيع المتطورة على العالم وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أحد أهم الأدوات الهامة لفرض العولمة على كافة دول العالم [١].

يذهب البعض الآخر إلى القول بأنها تفسير لعملية مجتمعية دولية شاملة ، تجد تفسيرها عند كل دارس وفقاً للإطار النظري والمعرفي الذي ينطلق من خلاله . فالبعض يرى أنها أمركة العالم والبعض يراها بأنها تعني الأهمية المتزايدة للسوق العالمي ويعطيها البعض الآخر بعداً ايدولوجياً حيث يرى أن العولمة انتصار قيم

(١)أسيري، د. عبد الرضا علي – العولمة: المعنى والمجالات والنتائج – مجلة النهضة – المجلد السابع – العدد الأول – يناير – 2006 م – /صفحة 1 – 2/.

السوق والليبرالية السياسية[١].

يرى الباحث من خلال استعراض وجهات النظر السابقة وجود عدة أوجه لتعريف العولمة . ومن خلال الدمج فيما بين كل تلك الأوجه يمكن تعريف العولمة على أنها: اندماج اقتصادي متكامل فيما بين النظم الاقتصادية الدولية ، في إطار عالمي، ناجم عن تطور النظام الاقتصادي العالمي . نظراً للانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، وهذا يعطي القدرة على تكثيف الاستخدام الاقتصادي الأمثل للموارد الاقتصادية والبيئية والمالية والبشرية للشعوب والدول النامية غير المتطورة عن طريق أحد أهم الأدوات الهامة لانتشار العولمة في كافة الدول ألا وهو الشركات متعددة الجنسيات التي تساهم في إدخال التقنيات الحديثة إلى كافة الدول معتمدة على المعلومات المتوفرة في تلك الدول عن مواردها الاقتصادية وفرص الاستثمار المتوفرة وفق النظم السياسية للدول مع مراعاة المنظومة الاجتماعية والثقافية والدينية الموجودة في كل دولة على حدة.

إن التعريف السابق يتضمن عدة نقاط رئيسية هي:

1- يجب توفر التوافق لأنظمة الشركات متعددة الجنسيات مع النظم الثقافية والدينية والاجتماعية السائدة في أغلب دول العالم في ظل العولمة.

2 - يجب توفر الرغبة في دخول مجال العولمة لدى النظام السياسي للدولة التي ترغب في الحصول على التقدم التقني لان ذلك يتطلب تغييرات معينة في الأنظمة والقوانين النافذة فيها لتساعد في توفير المناخ الاستثماري المناسب لدخول التقنيات الحديثة إليها.

3 - يجب توفر الرغبة في العمل على استيعاب التقنيات الحديثة من قبل الدول النامية والسعي لتطويرها ذاتياً حتى لا تقع الدول النامية مستقبلا تحت سيطرت الدول المتقدمة أو تخضع لها سياسياً ويبقى الوضع عبارة عن تكامل اقتصادي وليس

(١)العزي، سويم – العولمة تقويض سيادة الجنوب – مجلة شؤون الأوسط – العدد 42 – يوليه – 1995– /صفحة 10/.

استعمار سياسي.

4 – يجب توفر الرغبة لدى الدول النامية على توفير قاعدة بيانات ومعطيات تمثل بنية معلوماتية تحتية قوية تقدم المعلومات المناسبة واللازمة لدخول مجال العولمة.

متطلبات عولمة التقارير المالية

تعتبر دقة المعلومات المتضمنة في التقارير المالية والقدرة على فهمها ضرورة حتمية للعولمة المالية ، فللمستفيد من المعلومات المتضمنة في التقارير المالية لم يعد المستفيد المحلي بل أصبح المستثمر الأجنبي الذي يبحث عن استثمار مناسب له. ومن أجل عولمة التقارير المالية لا بد من توفير عدد من المتطلبات [١]:

1 – توحيد المعايير المحاسبية: أي توحيد المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية على المستوى الدولي ، ذلك لأن تطبيقها ينتج بيانات مالية ملائمة وواضحة وقابلة للمقارنة ، وهنا يأتي دور المنظمات الدولية المتخصصة التي سعت منذ فترة طويلة ومازالت تسعى للوصول إلى معايير محاسبية موحدة على المستوى الدولي. ومن نتائج ذلك السعي كان تعجيل إحداث تقارب دولي في معايير المحاسبة ، خاصة بين معايير المحاسبة الدولية " IAS "ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS " "التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وبين معايير المحاسبة المالية " FAS "التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية، مما نتج عنه العديد من التعديلات في معايير المحاسبة بواسطة كلاً من IASBوFASB [٢].

تعتبر معايير المحاسبة الدولية IAS والتفسيرات (الابلاغات) الجديدة المتمثلة بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS توضيح لبعض من أهم متطلبات الإفصاح المعاصرة للتقارير المالية الدولية.

---

(١)جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ترجمة) – (إعداد: مجلس معايير المحاسبة الدولية) – المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2006 متضمنة معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات كما هي في 1 يناير 2006 – النص الكامل – كلية طلال أبو غزالة، الأردن، عمان، 2006، صفحة 58–60 /

(٢)حماد، د.طارق عبد العال (ترجمة) – (إعداد: هيني فان جريونينج) – معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق – الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م – مصر – 2006 / صفحة 17/

2 – تحديد لغة قراءة التقارير المالية: أي حل مشكلة اختلاف اللغة في التقارير المالية فيما بين الدول، حيث تعتبر اللغة المعتمدة في إعداد التقارير المالية عقبة تحدُّ من القدرة على الحصول على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب بالنسبة لمستثمر لا يُلم بلغة معينة وهو بحاجة للمعلومة لدراسة فرصة الاستثمار التي هو بصدد اتخاذ قرار بخصوصها، وبالتالي تلك المشكلة تقلل من فائدة البيانات المالية المتوفرة في التقارير المالية لدى بعض مستخدمي التقرير [١].

هذه المشكلة يمكن حلها في سورية من خلال اعتماد اللغة المحلية لصياغة التقارير المالية ثم ترجمة التقارير المالية إلى عدة لغات أجنبية دولية أساسية متعارف عليها وهي (العربية . الفرنسية . الانكليزية . الروسية ....) وذلك بالاعتماد على التقنيات الالكترونية الحديثة وبرامج الكمبيوتر المتطورة التي تسهل تقديم التقارير المالية للمستخدمين باللغة التي يفضلونها.

3 – تحديد العملة المعتمدة في التقارير المالية: أي حل مشكلة اختلاف العملة في التقارير المالية فيما بين الدول. وإنّ هذا الاختلاف ينتج عنه مشكلتين هما [٢]:

– المشكلة الأولى: مشكلة تحديد سعر تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية الموحدة أو عملة بلد المستخدم للتقارير المالية. يمكن حل هذه المشكلة في سورية من خلال اعتماد أسعار صرف محددة لكافة العملات الدولية الأساسية وربطها بلغات الدول المختلفة الأساسية وتجهيز البيانات المتضمنة في التقارير المالية بحيث يتم التحويل بين العملات بشكل مترابط مع اللغات وفق البلد المراد عرض التقارير المالية بلغته (حيث لكل بلد لغة وعملة خاصة به).

– المشكلة الثانية: مشكلة معالجة فروق أسعار التحويل، يرى الباحث هنا افتراض ثبات أسعار التحويل بين العملات على المستوى القصير الأجل نظراً لأنه لا مجال

(١)مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – دولة الكويت والعولمة / فرص وتحديات – تقرير بتكليف من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت – الكويت – 1999 م / صفحة 43 /

(٢) العتيبي، د. سرحان بن دبيل – العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي – مجلة النهضة – المجلد السادس – العدد الثاني– أبريل– 2005

للبحث في تلك المشكلة لأنها بحاجة إلى بحث شامل ومتخصص بها ولا مجال لذلك في البحث الحالي.

4 – نشر التقارير المالية: أي حل مشكلة التواصل ونقل البيانات والمعلومات فيما بين الشركات ومستخدمي التقارير المالية ، وتتمثل مشكلة التواصل ونقل المعلومات فيما بين الشركات ومستخدمي التقارير المالية بالبعد الجغرافي والمكاني في حال عدم نشرها عبر شبكة المعلومات الدولية بشكل عام، وبشكل خاص تتعلق المشكل ة في جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من خلال أسس إعداد تلك التقارير المالية بما يتفق مع خصائص الجودة الدولية للمعلومات المحاسبية.

ويرى الباحث أنّ تلك المشكلة أصبح حالياً من السهل حلها في سورية بحيث لم تعد تذكر، وذلك بفضل التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال علم الاتصالات من حيث السرعة والدقة والتطور كالهاتف والجوال وأجهزة الفاكس والأقمار الصناعية وشبكات الانترنت الخاصة والعامة الدولية والمحلية المتوفرة ، غالباً يمكن وضع حل لهذه المشكلة من خلال إنشاء موقع الكتروني لكل شركة أو منشأة على شبكات الانترنت تتيح لمستخدمي التقارير المالية في كافة دول العالم الوصول إليها بسهولة.

مدى توفر ضمانات الاستثمار في ظل العولمة المالية

تعتمد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أساسي على المفاضلة بين البدائل التي تقتضي وجود معلومات معدة بموجب أسس موحدة تمكن من إجراء المقارنات بين الأنشطة الاستثمارية المتاحة في مختلف البلدان بشكل انسيابي ومرن. وفي الوقت الحاضر أصبحت الشبكة الدولية للمعلومات مصدر رئيسي لإمداد المستثمرين بالمعلومات المالية والبيانات المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الوقت المناسب. يتم ذلك من خلال نشر الشركات لتقاريرها المالية الخاصة بها على شبكات الإنترنت الدولية والمحلية [١].

(١) إسماعيل، عمر حجي – دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية بالتطبيق على المصارف العقارية في سورية – جامعة حلب – كلية الاقتصاد – 2004– رسالة ماجستير ، /صفحة 67–69/

إن الاستثمار في زمن العولمة المالية ينبغي أن ينطلق من أمرين هما:

– الأول: المعرفة الوافية لمختلف أنواع الاستثمار وميزان كل منها

– الثاني: الرؤية الواضحة لأهداف المستثمر من الاستثمار.

وبشكل عام يفضل المستثمرون الاستثمار المثالي الذي يضمن لهم ثلاثة نقاط أساسية [1]:

- المحافظة على رأسمالهم.
- تحقيق اكبر نسبة ممكنة من الربح.
- إبقاء رأسمالهم في متناول أيديهم ليتمكنوا من استثماره في استثمارات أخرى حسب توفر الفرص المتاحة لهم.

تلعب العولمة المالية دوراً مهماً من خلال توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين في كافة الدول رغم اختلاف اللغات والعملات والأفكار والمعتقدات. وهذا ما تقوم به التقارير المالية الموحدة عبر شبكات الانترنت المحلية والدولية التي تمنح سهولة في تدفق المعلومات المتضمنة في التقارير المالية من السوق المحلية إلى السوق العالمية.

إضافة للمعلومات لا بد من وجود ضمانات لسهولة انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول وضمان حمايتها بموجب القوانين والأنظمة المنظمة لعمليات الاستثمار وتوجيه الاستثمار المحلي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وجذبها.

يرى الباحث أن عملية تدفق الاستثمار الأجنبي إلى بلد معين تعتمد بشكل أساسي على مدى إمكانية المحافظة على رأس المال المستثمر وإبقائه في متناول اليد مع تحقيق اكبر نسبة ممكنة من الربح. ثم على توفر البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية المناسبة ومدى توافقها دوليا في ظل العولمة المالية مع المعايير الدولية.

الدراسة الميدانية

تأتي هذه الدراسة الميدانية لبيان أهمية عولمة التقارير المالية ودورها في

(١)الرماني، زيد بن محمد – الاستثمار في زمن العولمة – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – جامعة الإمام محمد بن سعود – الطبعة الأولى – عام 2000 – صفحة 1

تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في سورية. وتم اختيار مجتمع مرتبط بالتقارير المالية متمثلا بال شركات المساهمة في مدينة حلب ودمشق نظرا لان الشركات المساهمة في سورية تشمل نسبيا كافة مجالات الانشطة التجارية والصناعية و ... وبالتالي كان مجتمع الدراسة هو المدراء الماليين في الشركات المساهمة في حلب ودمشق والعينة هي جزء من هذه الشركات وتم اختيارها بشكل عشوائي وكان عدد العينة 43 شركة من اصل عدد المجتمع البالغ 175 شركة.

تم توجيه الاستبيان للمدراء الماليين في الشركات المساهمة نظرا لكونهم من يقوم بإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة موضوع العينة والدراسة، ونظرا لكون مضمون البحث عولمة التقارير المالية.

أولاً . منهجية الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة: تم إنجاز القسم العملي عن طريق الدراسة الميدانية لاختبار صحة فرضيات البحث، وذلك من خلال استمارة وزعت على عينة من الشركات المساهمة في مدينة حلب ودمشق، وعددها / 43/ شركة من أصل مجتمع الدراسة البالغ / 175/ شركة، حيث كان عدد الاستبيانا ت الموزعة /43/ استبيان تم الإجابة عليها بالكامل من قبل المدراء الماليين في شركات العينة. وتم استخدام البرنامج الإحصائي الاجتماعي /SPSS/ بهدف التحقق من اختبار الفرضيات من خلال تطبيق الاختبارات الإحصائية مثل مقاييس النزعة المركزية واختبار (T.Test و Z القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار) وغيرها من الاختبارات الضرورية لإثبات صحة فرضيات الدراسة أو رفضها. إذ تم تحديد مقاييس للإجابة عن أسئلة الاستبيان باستخدام مقياس ليكرت، كما يلي:

جدول رقم (1) جدول مقياس ليكرت

درجة الموافقة عالية جداً	درجة الموافقة عالية	درجة الموافقة متوسطة	درجة الموافقة ضعيفة	درجة الموافقة معدومة
5	4	3	2	1

كما تم تحديد بداية ونهاية كل فترة لتعبر عن مقياس الاستبيان وكما يلي:

درجة الموافقة عالية جدا	أكبر من	4 – 5	و بنسبة مئوية من	(81% – 100%)
درجة الموافقة عالية	أكبر من	3 – 4	و بنسبة مئوية من	(61% – 80%)
درجة الموافقة متوسطة	أكبر من	2 – 3	و بنسبة مئوية من	(41% – 60 %)
درجة الموافقة ضعيفة	أكبر من	1 – 2	و بنسبة مئوية من	(21% – 40%)
درجة الموافقة معدومة	أكبر من	0 – 1	و بنسبة مئوية من	(0% – 20%)

حيث اعتمد الباحث على هذا المقياس في اختبار الفرضيات، حيث تكون الفرضية مقبولة عندما يكون المتوسط الحسابي أكبر من / 3/ أي بنسبة أكبر من /60%/ حسب المقاييس الأنفة الذكر.

ثانياً – صدق وثبات الأداة : قام الباحث بعرض استبيان الدراسة على عدد من الأساتذة المختصين في مجال الدراسة وهم أساتذة في قسم المحاسبة والإحصاء في جامعة حلب، وبناء على آراء المحكمين واقتراحاتهم قام الباحث بإجراء العديد من التعديلات التي شملت إلغاء بعض الفقرات وإضافة البعض الآخر، كما تم تعديل صياغة بعض الفقرات بحيث استقر الاستبيان على وضعه النهائي قبل بدء التوزيع. ولقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) الذي يهدف إلى التحقق من مقدار التجانس والاتساق الداخلي لأداة القياس لبيان مدى ثبات أداة القياس، حيث بلغت (α) الكلية /90.7%/ مما يعني أن المصداقية المرتبطة بها ممتازة، وتعني هذه النسبة أنه في حال توزيع الاستبيان مرة أخرى فإن النتائج ستكون نفسها باحتمال / 90.7%/ ولذلك فإنه يمكن تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة، لأن اختبار المصداقية (كرونباخ ألفا) يعتبر ممتازاً إذا كان أكبر من / 80%/ والاختبار كما نرى هو أكبر من 80% بكثير.

ثالثاً – اختبار التوزيع الطبيعي: لقد تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لاختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، حيث كانت قيمة / Sig/ أكبر من /0.05/ مما يدل على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

رابعاً – دراسة وتحليل الاستبيان واختبار الفرضيات: تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى قسمين وتم دراستها وتحليلها كما يلي:

1– توحيد الأسس والمعايير اللازمة لإعداد التقارير المالية يسهم في إنتاج معلومات

متوافقة فيما بينها وكافية وتخدم مصالح المستخدمين على المستوى المحلي والدولي.

بهدف بيان مدى مساهمة توحيد الأسس والمعايير اللازمة لإعداد التقارير المالية في إنتاج معلومات متوافقة فيما بينها وكافية وتخدم مصالح المستخدمين على المستوى المحلي والدولي فقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال / 30/ سؤالاً، حيث يبين الجدول التالي الإجابات عن أسئلة متغيرات الفرضية الأولى من هذه الدراسة، ويبين كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري بالإضافة إلى معامل الاختلاف، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2) يبين تحليل آراء عينة الدراسة حول مدى مساهمة توحيد الأسس والمعايير اللازمة لإعداد التقارير المالية في إنتاج معلومات متوافقة فيما بينها وكافية وتخدم مصالح المستخدمين على المستوى المحلي والدولي

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	تتصف المعلومات المتضمنة في التقارير المالية بسهولة الفهم	4.020	0.887	0.220
2	تتصف معلومات التقارير بالدورية والانتظام	4.041	0.898	0.222
3	تتمتع معلومات التقارير المالية بالدقة	3.916	1.107	0.282
4	تتمتع معلومات التقارير المالية بالموثوقية	4.000	0.945	0.236
5	تتمتع معلومات التقارير المالية بالموضوعية	3.979	1.041	0.261
6	تقدم التقارير المالية المعلومات المطلوبة لكافة الأطراف المهتمة	3.833	0.996	0.259
7	تركز التقارير المالية على المعلومات ذات الأهمية النسبية لمتخذي قرارات الاستثمار	3.958	1.071	0.270
8	التقارير المالية موجهة للفئة المستفيدة منها	3.979	0.978	0.245
9	تغطي المعلومات التي تنتجها التقارير المالية كل أوجه النشاط المتعلقة بعمل الشركة	4.041	0.9666	0.239
10	تفوق الفائدة المحققة من التقارير المالية تكلفة إنتاجها	4.041	1.051	0.260
11	تتبع الشركة سياسات محاسبية ثابتة ومتعارف عليها في إعداد التقارير المالية	4.208	0.874	0.207
12	يؤدي الثبات في اعتماد السياسات المحاسبية إلى إنتاج معلومات تتوفر فيها خاصية المقارنة	3.875	1.084	0.279
13	تساهم التقارير المالية في تكامل الأنشطة والفعاليات بين الأقسام والإدارات في الشركة	4.041	0.944	0.233

14	تتضمن التقارير المالية البيانات المتعلقة ب نفقات تخزين المعلومات	3.916	1.088	0.277
15	تتضمن التقارير المالية البيانات المتعلقة بمؤشرات نفقات استرجاع المعلومات	3.750	1.101	0.293
16	تتضمن التقارير المالية بيانات عن مؤشرات نفقات أمن المعلومات	3.916	1.048	0.267
17	تتضمن التقارير المالية معلومات عن الموجودات ذات الطبيعة التكنولوجية الحديثة والتقنيات المتطورة	3.750	1.139	0.303
18	تقدم التقارير المالية المعلومات اللازمة لاحتساب مؤشرات كفاءة الاستثمار في توليد الدخل	3.520	1.129	0.320
19	تتضمن التقارير المالية المعلومات المتعلقة بمؤشرات الاستثمارات بكافة أشكالها والوزن النسبي الذي تشكله كل منها	3.875	1.084	0.279
20	تتضمن التقارير المالية معلومات عن معدلات دوران رؤوس أموال الاستثمارات بكافة أشكالها	3.791	1.110	0.292
21	تشمل التقارير المالية المعلومات اللازمة لاحتساب وتحليل مؤشرات كفاءة قرارات الاستثمار في تحقيق أهداف الشركة	4.250	0.9565	0.225
22	تتضمن التقارير المالية كافة المعلومات المتعلقة بمؤشرات المؤونات والاحتياطيات المشكلة لمواجهة مخاطر الاستثمارات	4.187	0.960	0.229
23	تقدم التقارير المالية المعلومات اللازمة عن الخسائر الناتجة عن قرارات الاستثمار	4.229	0.881	0.208
24	تمكن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية إدارة الشركة من تحليل مؤشرات كفاءة السياسة الائتمانية	4.104	1.015	0.247
25	تمكن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية إدارة الشركة من تحليل مؤشرات كفاءة السياسة النقدية	4.395	0.676	0.153
26	تزود التقارير المالية المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم ربحية الشركة	3.895	1.115	0.286
27	تساعد معلومات التقارير المالية في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام موارد الشركة لتحقيق هدفها الأساسي	3.302	1.205	0.365
28	تهدف التقارير المالية إلى تقديم المعلومات المفيدة التي تحقق أهداف مستخدمي التقارير المالية في مجال اتخاذ القرارات	3.162	1.193	0.377
29	تخضع معلومات التقارير المالية إلى مقاييس درجة الجودة	3.744	1.197	0.319
30	تغذي التقارير المالية نظام التخطيط والاستثمار بالمعلومات	3.488	1.162	0.333

	عن مؤشرات الخطط والاستثمارات المستقبلية			
أسئلة متغيرات الفرضية مجتمعة	3.907	1.030	0.266	

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بمدى مساهمة توحيد الأسس والمعايير اللازمة لإعداد التقارير المالية في إنتاج معلومات متوافقة فيما بينها وكافية وتخدم مصالح المستخدمين على المستوى المحلي والدولي ، أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت متقاربة، حيث بلغت أكثر من درجة الموافقة في كل الفقرات، فكانت نسبة الموافقة على هذه المتغيرات وفقاً لمقياس ليكرت / 81%-100%/ وهذا ما يشير إلى أن اتصاف المعلومات المتضمنة في التقارير المالية للشركات بالدقة والموثوقية والدورية والانتظام مع تمتعها بخاصية المقارنة وسهولة الفهم من قبل جميع مستخدميها وخاصة متخذي قرارات الاستثمار، كما يبين أن التقارير المالية في الشركة تؤمن التدفق السليم للبيانات والمعلومات بين أقسام وفروع الشركة في الوقت والشكل المناسبين مما يسهم في توفير البيانات اللازمة لبناء وتحليل المؤشرات المالية والمساهمة في زيادة درجة المعرفة لدى المستفيد وخاصة الراغب في الاستثمار في الشركة، وبالتالي يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء واتخاذ قرارات الاستثمار.

لقد جاء الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف مقبولين بالنسبة للفقرات أعلاه ويشير إلى قدرٍ من الاتساق في رأي أفراد مجتمع الدراسة حول توافقية المتغيرات السابقة مع تلبية وإشباع التقارير المالية لمتطلبات عملية اتخاذ قرارا ت الاستثمار من البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤشرات المالية الخاصة بالشركة.

كما أوضحت نتائج الدراسة فيما يخص الفقرات الآنفة الذكر أن هنالك قبولاً نسبياً من قبل أفراد مجتمع الدراسة من حيث إن التقارير المالية تقدم المعلومات للأطراف المهتمة بنشاط الشركة وبما يتلاءم والمواضيع التي يحتاجون معلومات عنها مع التركيز على المسائل ذات الأهمية النسبية بالنسبة للمستخدمين وخاصة المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال، وإنتاج هذه المعلومات تحت قيد العائد والتكلفة، حيث توجه هذه التقارير المالية للأطراف المستفيدة منها بشكل مباشر وبالشكل الذي يغطي كافة أوجه نشاط الشركة ، حيث تتصف المعلومات المتضمنة في التقارير المالية بالمرونة والمقدرة على التكيف مع التغيرات المحتملة.

بشكل عام نلاحظ أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة كانت إيجابية نحو جميع الفقرات أعلاه ، وهذا ما يؤكده ارتفاع المتوسط الحسابي لتلك الإجابات حيث تجاوزت أداة القياس /3/، كما نلاحظ أن المتوسط العام للفرضية الأولى بلغ / 3.907/ وهو أعلى من متوسط أداة القياس / 3/، مما يدل على أن اتجاهات العينة كانت إيجابية نحو متغيرات هذه الفرضية.

اختبار الفرضية الأولى: بهدف التحقق من صحة النتائج المبينة في الجدول السابق ودقة نتائج التحليل السابقة والمتعلقة بمدى مساهمة توحيد الأسس والمعايير اللازمة لإعداد التقارير المالية في إنتاج معلومات متوافقة فيما بينها وكافية وتخدم مصالح المستخدمين على المستوى المحلي والدولي ، قام الباحث بإخضاع هذه الفرضية للاختبار المعروف بالعلاقة [١]:

$$Z = \frac{X - \gamma}{S / \sqrt{n}}$$

حيث إن:

Z: إحصائية الاختبار. X: المتوسط الحسابي العام.

S: الانحراف المعياري العام. n: حجم العينة.

γ: المتوسط الحسابي الافتراضي الذي تم حسابه اعتماداً على مقياس ليكرت وفي هذه الدراسة يأخذ القيمة (3) دوماً.

يمكن عرض نتائج اختبار متغيرات الفرضية الأولى في الجدول التالي:

جدول رقم (3) نتائج اختبار (Z) للفرضية الأولى

الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	حجم العينة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة	قيمة مؤشر الاختبار الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
3.907	1.030	43	0.05	11.603	1.96	0.000	رفض

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة هي أكبر بكثير

(١)الزغبي؛ محمد بلال والطلافحة؛ عباس – النظام الإحصائي SPSS – فهم وتحليل البيانات الإحصائية – دار وائل – عمان – عام 2000 – /صفحة 178/.

من قيمته الجدولية وذلك عند مستوى دلالة 5 %، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أقل من قيمته الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (H0) وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني أن: توحيد الأسس والمعايير اللازمة لإعداد التقارير المالية يسهم في إنتاج معلومات متوافقة فيما بينها وكافية وتخدم مصالح المستخدمين على المستوى المحلي والدولي.

2- عولمة التقارير المالية تسهم في زيادة وتوسيع الاستثمارات في سورية.

بهدف التحقق من أن توحيد الأسس والمعايير اللازمة لإعداد التقارير المالية يقدم معلومات متوافقة فيما بينها وكافية وتخدم مصالح المستفيدين من تلك التقارير المالية على المستوى المحلي والدولي فقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال / 16/ سؤالاً، حيث يبين الجدول التالي الإجابات عن أسئلة متغيرات الفرضية الثانية من هذه الدراسة ، ويبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري بالإضافة إلى معامل الاختلاف ، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4) يبين تحليل آراء العينة حول مدى مساهمة عولمة التقارير المالية في زيادة وتوسيع الاستثمارات في سورية

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	اعتماد الأسس والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه تقارير مالية توفر نسبياً عرضاً صادقاً وعادلاً للوضع المالي للشركة	4.604	0.583	0.126
2	يساهم توحيد أسس ومعايير إعداد التقارير المالية في تقليل عدم التأكد لدى متخذي قرارات الاستثمار على المستوى الدولي	4.604	0.583	0.126
3	يساهم توحيد أسس ومعايير إعداد التقارير المالية في زيادة درجة فهم معلومات التقارير المالية على المستوى الدولي	4.627	0.578	0.125
4	يساعد توحيد أسس ومعايير إعداد التقارير المالية في رفع كفاءة تقييم الأداء على المستوى الدولي	4.627	0.578	0.125
5	يساعد توحيد أسس ومعايير إعداد التقارير المالية في كفاءة اتخاذ قرارات الاستثمار على المستوى الدولي	4.604	0.622	0.135

6	توحيد أسس ومعايير إعداد التقارير المالية دوليا ينتج تقارير مالية قابلة للمقارنة على المستوى الدولي	4.302	0.708	0.164
7	تسهم معلومات التقارير المالية الموحدة في تشكيل قاعدة البيانات اللازمة لبناء وتحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي	4.581	0.663	0.144
8	تسهم معلومات التقارير المالية الموحدة في مدى كفاءة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار على المستوى الدولي	4.720	0.590	0.125
9	تساعد معلومات التقارير المالية الموحدة الشركة في مقارنة مؤشرات ربحية تنفيذ قرارات الاستثمار على المستوى الدولي	4.744	0.538	0.113
10	تنتج التقارير المالية الموحدة المعلومات اللازمة لتحليل مؤشرات كفاءة أداء الأنشطة والاستثمارات على المستوى الدولي	4.744	0.538	0.113
11	تقدم التقارير المالية الموحدة للأطراف المهتمة بنشاط الشركة معلومات تبين مؤشرات الأداء على المستوى الدولي	4.767	0.527	0.110
12	تقدم التقارير المالية الموحدة للأطراف المهتمة بنشاط الشركة معلومات تنعكس على مدى كفاءة قرارات الاستثمار الأجنبي	4.767	0.527	0.110
13	تقدم التقارير المالية الموحدة المعلومات اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي في الشركة	4.767	0.527	0.110
14	تقدم التقارير المالية الموحدة المعلومات اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الشركة	3.418	1.258	0.368
15	توفر التقارير المالية الموحدة المعلومات عن مساهمة الاستثمارات المحلية والأجنبية في دعم نشاط الشركة	3.139	1.264	0.402
16	توفر التقارير المالية الموحدة المعلومات عن معدلات نمو وتطور الاستثمار المحلي والأجنبي في الشركة	3.488	1.162	0.333
	أسئلة متغيرات الفرضية مجتمعة	4.406	0.703	0.171

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بمدى مساهمة عولمة التقارير المالية في زيادة وتوسيع الاستثمارات في سورية، أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت متقاربة ، حيث بلغت أكثر من درجة الموافقة في كل الفقرات، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذه المتغيرات وفقاً لمقياس ليكرت / 81%-100%/ وهذا ما يشير إلى أن اعتماد الأسس والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه تقارير مالية توفر نسبياً عرضاً صادقاً وعادلاً للوضع المالي للشركة وأن توحيد أسس ومعايير إعداد التقارير المالية يساهم في تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذي قرارات الاستثمار على المستوى المحلي

والدولي ويساهم في زيادة درجة فهم معلومات التقارير المالية مما يرفع من كفاءة اتخاذ قرارات الاستثمار على المستوى المحلي والدولي حيث تقدم التقارير المالية الموحدة المعلومات اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الشركة من خلال إنتاج التقارير المالية للشركة للمعلومات اللازمة لتحليل مؤشرات كفاءة أداء الأنشطة والاستثمارات ومعدلات نمو وتطور الاستثمار المحلي والأجنبي على المستوى المحلي والدولي مما يسهم في تشكيل قاعدة البيانات اللازمة لبناء وتحليل المؤشرات المالية على المستوى المحلي والدولي لخدمة المستفيدين وخاصة أصحاب رؤوس الموال والاستثمارات على المستوى المحلي والدولي على حدٍ سواء.

ولقد جاء الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف مقبولين بالنسبة للفقرات أعلاه ويشير إلى قدرٍ من الاتساق في رأي أفراد مجتمع الدراسة حول توافقية المتغيرات السابقة مع مدى مساهمة عولمة التقارير المالية في زيادة وتوسيع الاستثمارات في سورية.

كما أوضحت نتائج الدراسة فيما يخص الفقرات الآنفة الذكر أن هنالك قبولاً نسبياً من قبل أفراد مجتمع الدراسة من حيث أن إعداد التقارير المالية وفق أسس ومعايير محاسبية موحدة محلياً ودولياً يساهم في تقديم معلومات متوافقة فيما بينها وكافية وتخدم مصالح المستفيدين من تلك التقارير المالية وخاصة أصحاب رؤوس الأموال واتخاذ قرارات الاستثمار من تلك التقارير المالية على المستوى المحلي والدولي.

بشكل عام نلاحظ أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة كانت إيجابية نحو جميع الفقرات أعلاه، وهذا ما يؤكده ارتفاع المتوسط الحسابي لتلك الإجابات حيث تجاوزت أداة القياس /4/، كما نلاحظ أن المتوسط العام للفرضية الثانية بلغ /4.406/ وهو أعلى من متوسط أداة القياس / 4/، مما يدل على أن اتجاهات العينة كانت إيجابية نحو متغيرات هذه الفرضية.

اختبار الفرضية الثانية: بهدف التحقق من صحة النتائج المبينة في الجدول السابق ودقة نتائج التحليل السابقة والمتعلقة بمدى مساهمة عولمة التقارير المالية في زيادة

وتوسيع الاستثمارات في سورية ، قام الباحث بإخضاع هذه الفرضية للاختبار (Z) ويمكن عرض نتائج اختبار متغيرات الفرضية الثانية في الجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار (Z) للفرضية الثانية

الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	حجم العينة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة	قيمة مؤشر الاختبار الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
4.406	0.703	43	0.05	13.572	1.96	0.000	رفض

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة هي أكبر بكثير من قيمته الجدولية وذلك عند مستوى دلالة 5 %، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أقل من قيمته الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني أن: عولمة التقارير المالية تسهم في زيادة وتوسيع الاستثمارات في سورية.

الاستنتاجات:

خلص الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1 – تلعب العولمة المالية دوراً أساسياً في جذب وتوجيه رؤوس الأموال من خلال الاندماج الاقتصادي المتكامل فيما بين النظم الاقتصادية الدولية في إطار عالمي.

2 – اتخاذ قرارات الاستثمار الدولية يعتمد بشكل أساسي على المعلومات المتضمنة في التقارير المالية في ظل العولمة؛ حيث إنّ تطور النظام الاقتصادي العالمي؛ الذي يعتمد بالدرجة الأساسية على المعلومات ذات الأهمية المتزايدة في السوق العالمية نظراً للانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها عن طريق التقدم التقني السريع والمتطور ؛ يعطي القدرة على تكثيف الاستخدام الاقتصادي الأمثل للموارد الاقتصادية والبيئية والمالية والبشرية للشعوب والدول النامية غير المتطورة.

3 – تساعد عولمة التقارير المالية في جذب الاستثمارات من خلال أهم الأدوات

لانتشار العولمة في كافة الدول ألا وهي الشركات متعددة الجنسيات التي تُدخل التقنيات الحديثة إلى كافة الدول معتمدة على المعلومات المتوفرة في تلك الدول عن مواردها الاقتصادية وفرص الاستثمار المتوفرة وفق النظم السياسية للدول مع مراعاة المنظومة الاجتماعية والثقافية والدينية الموجودة في كل دولة على حدة.

4 – إنّ توحيد معايير إعداد التقارير المالية وتوحيد اللغة التي يتم استخدامها في إعداد التقارير المالية على مستوى كافة الدول في العالم وذلك باستخدام التقنيات وأجهزة الكمبيوتر الحديثة من أجل الوصول إلى تلبية كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية في كافة دول العالم من بيانات ومعلومات مالية مما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل مناسب ودقيق يؤدي إلى التنسيق بين الجهات المالية في كافة دول العالم من أجل توفير قاعدة بيانات واحدة تنسق بين كافة المنشآت الاقتصادية فيما بينها بإتباع أرشفة الكترونية متطورة وتنظيم عالي الدقة لسهولة الوصول إلى التقارير المالية لأي منشأة اقتصادية للبحث عن فرص الاستثمار المناسبة لأي مستثمر في أي دولة من دول العالم.

المراجع

- أبو طالب، د. يحيى محمد – نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبي ة – كلية التجارة – جامعة عين شمس – 2005.
- إسماعيل، عمر حجي – دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية بالتطبيق على المصارف العقارية في سورية – جامعة حلب – كلية الاقتصاد – 2004 – رسالة ماجستير.
- أسيري ، د. عبد الرضا علي – العولمة: المعنى والمجالات والنتائج – مجلة النهضة – المجلد السابع – العدد الأول – يناير – 2006.
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ترجمة) – (إعداد: مجلس معايير المحاسبة الدولية) – المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2006 متضمنة معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات كما هي في 1 يناير 2006 – النص الكامل – كلية طلال أبو غزالة – الأردن – عمان – 2006

- حماد، د. طارق عبد العال (ترجمة) – (إعداد: هيني فان جريونينج) – معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق – الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م – مصر – 2006 /.
- الرماني، زيد بن محمد – الاستثمار في زمن العولمة – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – جامعة الإمام محمد بن سعود – الطبعة الأولى – عام 2000
- الزغبي؛ محمد بلال والطلافحة؛ عباس – النظام الإحصائي SPSS – فهم وتحليل البيانات الإحصائية – دار وائل – عمان – عام 2000
- الشراح، د. رمضان علي – أ. محمد سعيد الشريف – العولمة والبنوك الإسلامية / دراسة حالتي بيت التمويل الكويتي وبنك دبي الإسلامي – مجلة آفاق اقتصادية – المجلد 23 – العدد 90 – 2002م.
- صندوق النقد العربي – الدائرة الاقتصادية والفنية – الدول العربية: مؤشرات اقتصادية – العدد 23 – عام 2006
- الصيح، عبد الحميد مانع – تأثير العولمة على الأنظمة المحاسبية العربية الموحدة وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر – المجلة المصرية للدراسات التجارية – جامعة المنصورة – كلية التجارة – المجلد السابع والعشرون – العدد الثالث – 2003
- عبد الحميد، د. عبد المطلب – دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية – مصر – الإسكندرية – الدار الجامعية – 2000
- العتيبي، د. سرحان بن دبيل – العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي– مجلة النهضة– المجلد السادس – العدد الثاني– ابريل–2005
- العزي، سويم – العولمة تقويض سيادة الجنوب – مجلة شؤون الأوسط – العدد 42 – يوليه – 1995
- محي الدين، أمين محمد – البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية – جامعة الدول العربية – 2001 – يناير.
- مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – دولة الكويت والعولمة / فرص وتحديات

– تقرير بتكليف من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت – الكويت – 1999 م

- الوالي، عبد الجليل كاظم – العولمة – مجلة المستقبل العربي – السنة 24 – العدد 275 – يناير – 2002